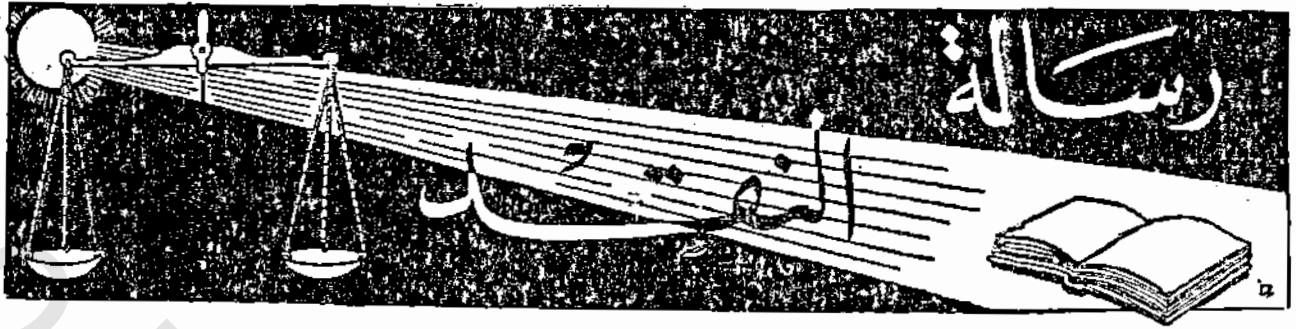




كتاب إحياء النحو

للأديب السيد عبد الهادي

نشر الأستاذ أحمد احمد بدوي ، في مجلة الرسالة ، نقداً
لكتاب إحياء النحو للأستاذ الجليل ابراهيم مصطفى ، ولقد قرأته
بامعان وتدبر كما أقرأ غيره من البحوث التي تتعلق بعلم النحو
وخاصة في الأشهر القليلة الأخيرة التي قامت فيها نتيجة حول
الضعف في اللغة العربية وأسبابه وعلاجه ، وقد كان النحو محورياً
في هذه البحوث كلها ، فقد جعل كل من الباحثين النحو في
صورة خاصة سبباً من أسباب الضعف في العربية وجعله في صورة
أخرى ، أوجز في بيانها ، سبباً من أسباب التقوية في العربية
أي أن الباحثين المحدثين أجمعوا على التعبير نحوي قديم ، هو النحو
في الكلام كاللح في الطعام يفسده ويصلحه ، فكان طبيعياً أن أقرأ
أنا وأمثالي نقد الأستاذ بدوي لإحياء النحو لأنه قد للمنهج
الجديد الذي زيد أن تأخذ به نفوسنا والنشء كذلك في معرفة
قواعد اللغة العربية وهذه هي ناحية الأهمية في هذا النقد بنقض
النظر عن علم المؤلف وجلال قدره فهذا أمر يعرفه الكل

وقد استهل الأستاذ نقده بأن نحو اللغة العربية ثقيل عسير
يحتاج إلى كثير من التهذيب والتبويب ليصبح سهل المأخذ قريباً
إلى النفوس محبباً إليها درسه وفهم قواعده وأصوله ، ولى على ذلك
اعتراض ثانوى ذلك أن الأستاذ يريد أن يهذب النحو ويؤوبه
ليفهم بذلك قواعد النحو ، فأوجد بذلك شيئاً اسمه النحو وشيئاً
اسمه قواعد النحو ، وهذه نتيجة خاطئة سببها على ما أظن

الأسلوب الانشائي الذي لا يعنى بتحديد المقصود من كل عبارة
ومن كل لفظ ، وإنما يعنى برصف بعض جل منمقة تؤدي معنى
عاماً لاتحدده خطوط أربعة ، وهذا إن جاز في بعض أنواع الكتابة
فهو غير جائز في النقد . وتفصيل القول في هذا أن هناك مسائل
ككون الفاعل مرفوعاً واسم إن منصوباً والتالي لمن مجروراً ؛
هذه المسائل وأمثالها هي قواعد اللغة العربية ولا سبيل لتغييرها
أو تبديلها ، ولم يقصد أحد من الباحثين المعاصرين بإصلاح النحو
إصلاح هذه القواعد — هذه القواعد تحتاج إلى ما يحضرها
وينظمها ويقم الدليل على صحتها ، وذلك هو علم النحو أو هو
النحو بمحذوف كلمة علم لأنها مفهومة ولا بد من تقديرها عند
ما نقول النحو — والنحو هو محل بحث الباحثين ، وتجديد
المجددين ، وليست قواعد اللغة محلاً لذلك ، وإذن ليس هناك شيء
اسمه قواعد النحو كما خيل للأستاذ — وإلا فليقل لنا الأستاذ
ما هي قواعد النحو التي يقصدها

ثم عقب الأستاذ على ذلك بذكر النتائج التي توصل إليها مثلاً
بعد القراءة ، وأولى هذه النتائج أن الكتاب ليس فيه شيء جديد
ومعنى ذلك أنه نقل من القديم لا أكثر ولا أقل فقيم النقد إذن ،
وفيم ذكر النتائج الأربع الباقية إذا لم يكن هناك جديد ؟ التفوق
عليه أن الشيء إذا كان صورة مما سبقه فليس محلاً للنقد أبداً

والنتيجة الثانية أن الكتاب لم يحدث في دراسة النحو
أو كتبه أو قواعده أى تنوير أو تبديل . ويلاحظ هنا أن الأستاذ
لا يزال يصر على استعمال « قواعد النحو » وأي فرق بين النتيجة
الأولى والثانية ؟ أليست الثانية تفسيراً للأولى ؟ فهلا أضاف
الأستاذ إحدى النتيجتين إلى الأخرى لأنهما في معنى واحد
والأستاذ لا يجمل أن نتيجة واحدة قد تكون خيراً من عشرين

علم يعرف به أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناءاً ؟ وإذن يكون تعريف النحو كما عرفه النحاة قاصراً عن غايته بشهادة الناقد نفسه لأنهم قد تعرضوا لمباحث كثيرة غير حركات الأواخر كما يقول الناقد ولكنهم جعلوا التعريف قاصراً على معرفة أواخر الكلمات إعراباً وبناءاً - وإذا كنا قد اكتفينا بنقد الأستاذ بدوى من مقالته نفسه مسلمين بصحة ما قاله بالحرف الواحد فهل لنا أن نستوضحه بعض الشيء ونسأله : هل صحيح أن النحاة وقوا المباحث النحوية التي هي غير حركات الإعراب حقها إحصاء وثبوتاً ؟ فإن إذن الباب الذي بحث النبي ؟ وأين الباب الذي بحث التوكيد ؟ وأين الباب الذي بحث التذكير والتأنيث ، وأين أمثال هذه الأبواب التي هي العمدة في تركيب الجمل وفهم خواصها ؟ نعم ذكرت بعض هذه المباحث مفرقة في الأبواب المختلفة ، وقد اعترف المؤلف بذلك ، ولكنه دعا إلى جمعها وتكميلها وتنظيمها حتى تفيد فائدتها المرجوة ، ترى أليس تعريف المؤلف هو التعريف الصواب الشامل ؟ وأخيراً ربي الناقد بقضية لم يقم عليها برهاناً إلا الثقة الغالية التي يأمل أن يجدها من القراء ، أفقد ادعى أن المؤلف لم يشر إلى علاقة الكلمة بالكلمة بل قصر الكتاب على حكم آخر الكلمات ولم يبن بغيرها . كيف لم يشر المؤلف إلى علاقة الكلمة بالكلمة مع أن الكتاب كله في علاقة الكلمة بأختها ؟ ألا ترى أن المؤلف قد أرجع الحركات المختلفة إلى معان مختلفة ، وأن الكلمة تأخذ حركة خاصة إذا كان لها مركز خاص في الجملة وعلاقة خاصة بغيرها من الكلمات وبغير هذا المركز وهذه العلاقة تتغير الحركة ؟ أليس ذلك هو البدء الذي يتادي به المؤلف والذي استغرق الكتاب من أوله إلى آخره ؟ أو ليس ذلك بحثاً في علاقة الكلمة بالكلمة والكلمة بالجملة . هذه مقالة ظاهرة وحاشا لله أن تكون سوء فهم أو قصد .

ثم انتقل الأستاذ إلى نقد الكتاب في فلسفة العامل فذكر أن المؤلف لم يذكر رأيه صراحة في العامل ، والمسألة يكنى فيها التلميح عن التصريح لأنها واضحة جلية ، فالمؤلف يرى أنه ليس هناك شيء اسمه العامل يرفع وينصب ويجر وإنما يفعل ذلك التكلم تبعاً لمركز الكلمة في الجملة وعلاقتها بأخواتها ، وأظن أن الدفاع

تأنيح ، وهو لا يجهل كذلك أن العدد في الليمون والنتيجة الثالثة أن ما في الكتاب ليس إلا تمليلات كتمليلات النحاة ، وأظن هذا أيضاً داخلاً تحت عدم الجودة التي لحظها الأستاذ في النتيجة الأولى

والنتيجة الرابعة أن المؤلف ادعى على النحاة قضايا غير ممحصنة ينتظر ما يقول الأستاذ في ذلك ونعقب عليه في حينه . وأما النتيجة الخامسة فهي أن المؤلف في الأبواب القليلة التي أراد ضم بعضها إلى بعض يزيد النحو عسراً لا سهولة وفهماً على أنه لم ينجح في هذا الضم . هذه هي النتيجة الخامسة والأستاذ اعترف فيها صراحة أن المؤلف قد أحدث حدثاً جديداً ، زاد النحو عسراً ، وهو أمر يستحق النقد الذي ينشر في الرسالة على دفعتين مع ذلك يقول الأستاذ في النتيجة الأولى إن الكتاب ليس فيه شيء جديد ، هذا تناقض لا يصح أن يكون نتيجة الغفلة الفكرية إنما هو نتيجة غفلة الذاكرة فحسب ، ألسنت من أيها القارئ كسريم في إقرار هذا التناقض الغريب ؟

ثم أخذ الأستاذ في مناقشة ماورد في الكتاب فابتدأ تعريف النحو ولم يرض عن التعريف الذي ارتضاه المؤلف ليوسع اثره النحو فقد قصره النحاة على معرفة أواخر الكلمات إعراباً وبناءاً ، وأراد المؤلف أن يكون النحو قانون تأليف الكلام وبيان يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل حتى سق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها . لم يرض الناقد عن هذا تعريف لعلم النحو ، ولكن القارئ يدعش إذا علم أن الناقد عاد رافع عن هذا التعريف وأثبت أنه الصواب من حيث لا يريد يث قال : « فليس صحيحاً إذن أن ندعى على النحاة أنهم قصرُوا نهم على أواخر الكلمات بل هم قد تعرضوا كثيراً وكثيراً جداً كثر مما توهم المؤلف الفاضل إلى بيان وضع الكلمة من الكلمة الجملة من الجملة ... » وضرب الناقد مثلاً لذلك باب الفاعل ، كتاب أوضح المسالك لابن هشام

وإذا كان المؤلف قد آمن بأن هذه المباحث من مباحث النحو في توسع فيها النحاة والتي خصوها بعناية تعدل أضعاف عنايتهم ركزت أواخر الكلمات فكيف استقام عنده تعريفهم للنحو بأنه

تصبح في رأي المؤلف خالية من المعاني الهامة قاصرة على المعاني الثانوية التي لا يضير تركها ولا ينفع ذكرها. تلك هي النتيجة التي يريد أن يخرج بها الناقد وهي أبعد ما تكون عن العقل السليم به العقل السليم.

أن تكون الفتحة في العربية كالسكون في العامية ليس معناه أن الكلمات المفتوحة ليست مهمة ولا تعني بها اللغة، بل إن العلاقة بين هذين المعنيين منعدمة تماماً، إنما ذلك لأنها الأصل في الحركات ولا يعدل عنها إلا لغرض هو الإسناد أو الإضافة؛ ولم يقل أحد إن معنى الإسناد أهم من المعاني التي تؤديها الكلمات المفتوحة الآخر. ترى عند النحويين دائماً شيئاً اسمه الأصل وما عداه الفرع ولكنهم لا يجعلون أحدهما أهم من الآخر، فهم يقولون الأصل في الضارع الرفع والأصل في الأسماء الأعراب الخ، وليست فروع هذه الأصول بأهم منها بل لم يلتفت أحد مطلقاً إلى وجود أهمية أو عدمها في هذا التقسيم. إن بناء أهمية وعدمها على أصل وفرع في النحو فكرة خاطئة ومنطق فاسد.

والأستاذ لا يؤمن بأن الفتحة أخف الحركات، فأيهما إذن أخف؟ وما رأي الأستاذ في هذه الأدلة الكثيرة التي أوردها المؤلف؟ وهلا تعرض لواحد منها فنقضه؟ لم يفعل الأستاذ ذلك. النقد الصحيح أن يتعرض الناقد للأدلة وينقضها الواحد بعد الآخر حتى تكون حجته دامنة ودليله قاطعاً؛ وإذا لم يفعل الأستاذ ذلك فقد كفانا مؤونة الرد عليه.

«يتبع»

السيد عبد الرهمن

بالدراسة العليا بكلية الآداب

مجموعة شعر ضائعة

تركت على الحشائش بمنزلة الحياة مجلوان مجموعة قصائد لي في كراسة صغيرة مجلدة بعضها نشر في الأهرام والفتنطف وبعض لم ينشر. فن وجدتها فليتنفضل بردها مشكوراً ماجوراً ما؟

سيد قطب

مدرس مجلوان الابتدائية

عن نظرية العامل لا يجدي شيئاً وقد تهدمت تماماً وملها الناس وأصبح المشتغلون بالنحو لا يملكون أنفسهم من الضحك حين يقدر العامل في مثل زيداً رأيت حيث يقولون رأيت زيداً رأيت. على أنه في كثير من الأحوال تكون الجملة واضحة فإذا حاولت تقدير عامل للكلمة فيها تعقدت كما في قولنا «أحقاً ما تقول؟» وانتقل الأستاذ بعد ذلك لمعاني الأعراب، وهو يتقدم رأي المؤلف في أن الفتحة ليست علامة إعراب، وإنما هي الحركة المستجبة عند العرب وشأنها شأن السكون في اللغة العامية. يتقدم الأستاذ هذا الرأي لأنه في نظره يجعل كل الأسماء المفتوحة الآخر لا يبنى بها العربي ولا يهتم بها، مع أنها تعبر عن معان هامة في الجملة قد لا تفهم إلا بها؟ وقد أقام الأستاذ الدليل على ذلك. ونحن لا نخالفه في أن من الكلمات المفتوحة ما يدل على معان هامة في الجملة لا تفهم إلا بها، ولكننا نسأل الأستاذ: من أين له هذا الفهم؟ من أين أتى له أن المؤلف قصد أن المعاني التي تدل عليها الأسماء المفتوحة الآخر معان لا يعتني بها العربي وليست ذات خطر في الكلام؟ لا يزال كتاب «إحياء النحو» بين أيدينا فيستطيع الأستاذ أن يقرأه مرة ثانية ليقنع بأن المؤلف لم يقصد بتاتا إلى ما فهمه؛ ولقد قرأت الكتاب وأجهدت نفسي في الفهم لأجد ما يشير إلى ذلك نصريحاً أو تلميحاً فلم أجد. فليدنا الأستاذ على الموضوع الذي فهم منه هذا الفهم فأنا نكون له شاكرين

ولقد وضع المؤلف هذه المسألة وبينها تماماً حين عقد مشابهة بين الفتحة في اللغة العربية وبين السكون في اللغة العامية حتى لا يدع مجالاً لفهم خاطئ وحتى يقرب المسألة من الأذهان، فهل يستطيع الأستاذ أن يفهم أن المؤلف قصد أن الكلمات الساكنة الآخر في اللغة العامية، وكل كلمات اللغة العامية ساكنة الآخر، تؤدي معاني ثانوية يمكن الاستغناء عنها؟ وبم إذن تؤدي المعاني الهامة، ما دام الأستاذ قد حكم على المشبه، وهو الفتحة في اللغة العربية، بأنه في رأي المؤلف، لا يأتي إلا مع كلمات معانيها لا يعتني ولا يهتم بها فانه سيفعل ذلك مع المشبه به، وهو السكون في اللغة العامية، أي أن اللغة العامية